جامعة الأنبار

كلية القانون والعلوم السياسية

المُيسَّر

في منهجية البحث الاكاديمي القانوني

الاستاذ المساعد الدكتور عبد الباسط جاسم محمد

المحاضرة الأولى

الفصل الاول

ماهية البحث الاكاديمي في الدراسات القانونية

المبحث الاول: معنى البحث الاكاديمي وأهميته.

المبحث الثاني: أنواع البحوث القانونية.

المبحث الاول

ماهية البحث الاكاديمي وأهميته

المطلب الاول: تعريف منهجية البحث الاكاديمي القانوني.

المطلب الثاني: أهمية البحث الاكاديمي في الدراسات القانونية

المطلب الاول

تعريف منهجية البحث الاكاديمي القانوني

الفرع الأول: تعريف المنهجية.

الفرع الثاني: سمات البحث الناجح.

الفرع الأول

تعريف المنهجية

المنهجية لغة مشتقة من الجذر اللغوي (نَهَجَ)، بمعنى اتبع، ونهج الطريق: تبعه، وقد وضح واستبان، وانتهج الطريق: استبانه وسلكه، وانتهج الطريق: سلك مسلكه، والمنهاج: الطريق الواضح، قال تعالى : (لكل جعلنا منكم شِرعَةً ومنهاجاً)[1] بمعنى الطريق البين الواضح.

ويمكن القول أنَّ المنهجية خطوات منتظمة يتخذها الباحث يقصد معالجة مسألة علمية، بقصد الوصول إلى الحقيقة المجردة بشأنها، بدقة وحياد، وهو بمعنى الطريق العلمي المنتظم الذي يهدف إلى ادراك الحقيقة بِان أمر معلوم أو مشكلة بعينها.

ويرى ديكارت (ت: 1650 ميلادية) بأن: المنهجية تعني حسن قيادة العقل والبحث عن الحقيقة، فهو يرى أنه لا يكفي ان يكون الفكر جيداً، إنما المهم أن يطبَّق تطبيقاً حسناً[2].

هذا بالنسبة لمعنى المنهجية، أما معنى (البحث) لغة: فهو التفتيش، وبَحَثَ: فَتَّشَ، والبحثً: طلب الشيء وبذل الجهد في جمع المسائل المتصلة به، قال عزَّ من قائل: (فبعث الله غراباً يبحث في الارض ليريه كيف يواري سوءة أخية...)[3].

ومن جهة المعنى الاصطلاحي، أضحت مفردة البحث تُتداول بشأن عملية البحث العلمي الأكاديمي في الميادين العلمية المختلفة، وتحديداً بشأن النتاجات البحثية، من رسائل ماجستير وأطاريح دكتوراه وسواهما من صور البحوث العلمية التي ستُفصَّل لاحقاً.

([1]) سورة المائدة: (الآية 48).

([2]) د. عمار عباس الحسيني، الوجيز في منه البحث القانوني، ط2، إصدارات وحدة الدراسات والبحوث، الجامعة الاسلامية، النجف الأشرف، 2012، ص17.

([3]) سورة المائدة: (الآية 31).

ويمكن القول، أنَّ البحث العلمي: حصيلة مجهود علمي منظم يهدف إلى الإجابة عن تساؤل أو مجموعة تساؤلات تتصل بموضوع معين، عبر اتباع طرائق وقواعد وضعية.

ولا شكَّ، أنَّ مصطلح (الدراسات القانونية)، مشتَّقٌ من القانون كمصدر من مصادر الالتزام، بوصفه مجموعة القواعد القانونية المنظمة للسلوك الاجتماعي، والتي تقترن بجزاء تفرضه السلطة العامة على المخالفين لأحكامه، يضمن لها الاحترام والتطبيق.

ومن كل ما تقدم، يتضح أنّ (منهجية البحث الأكاديمي في الدراسات القانونية): عبارة عن مصطلح يشير إلى مجموعة الاجراءات والخطوات العلمية التي يقوم بها الباحث القانوني بشكل متسلسل ودقيق، عند دراسته مشكلة قانونية معينة، بهدف تشخيصها ومن ثمَّ معالجتها ووضع الحلول القانونية الناجعة لها، من خلال الإجابة عن التساؤلات المطروحة بشأنها.

الفرع الثاني

سمات البحث الاكاديمي الناجح في الدراسات القانونية

إنَّ أهم سمات البحث العلمي الناجح، سواء أكان ذلك في الدراسات القانونية، أم في غيرها، يتجلى في أمور عدَّة، على النحو الآتي:

أولاً: المنهجية الصحيحة: بمعنى أنْ يكون اعداد البحث القانوني في ضوء منهجية علمية منتظمة، بالاستناد إلى خطوات دقيقة متسلسلة، سواء عند اختيار العنوان أو كتابة البحث أو الوصول إلى نتائجه، الأمر الذي يوجب على الباحث الالمام بأصول ومنهجية البحث الأكاديمي السليم.

ثانياً: الأصالة والجِدة: إنَّ مسألة أصالة البحث وجدَّته، مسألة نسبية تختلف من بحث إلى آخر، وكلما كان الباحث متقدماً في اختصاصه، مثل بحوث التدريسيين المقدمة لأغراض الترقية العلمية الأكاديمية، وأطاريح الدكتوراه، كلما كانت الأصالة مطلوبة بشدة، وتعني الأصالة ببساطة أنْ يبدأ الباحث من حيث انتهى إلية الآخرون دون ان يكرر ما جيء به سابقاً.

ثالثاً: الموضوعية: تشير الموضوعية إلى جهتين رئيستين، الأولى أنْ ينجز الباحث القانوني بحثه بحيادية واستقلالية، بعيداً عن التطرف والانحياز المسبق إلى وجهة نظر معينة من جهة، ومن جهة ثانية أنْ يتقبل الباحث ما سوف يتوصل إلية من نتائج منطقية في بحثه، ولو كانت مخالفة لآرائه وتوجهاته الشخصية.

رابعاً: الدقة: ينبغي أنْ يكون الباحث في الدراسات الاكاديمية القانونية دقيقاً في كل جوانب بحثه، سواء عند فهمه لأفكار البحث، أم عند طرحها في متنه، أم عند مناقشتها مناقشة موضوعية، أم عند طرح الحلول والمعالجات التي يراها مناسبة لمشكلة الدراسة، أم عند قيامه بالترجيح بين الآراء المتعارضة، وقد قيل–بحق–أن دقة المدخلات إلى البحث تؤمن–بالفعل–دقة مخرجاته عند كتابة متن البحث وطرح الاستنتاجات والمقترحات.

المطلب الثاني

أهمية البحث الاكاديمي في الدراسات القانونية

البحث العلمي–عموما– ذو أهمية كبيرة في الوقت الحاضر في مختلف العلوم، وله في علم القانون أهمية مضاعفة، ويكفي لإدراك أهمية البحث الاكاديمي في الدراسات القانونية، أنه لا يمكن لطالب القانون اجتياز مرحلة دراسية معينة، دون تقديم بحث أكاديمي راقٍ، وفق منهجية علمية صحيحة، فلا يتخرج الطالب من مرحلة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه، بل ولا يترقى التدريسي أو القاضي إلى مرتبة علمية أعلى دون انجاز بحث اكاديمي علمي ناجح.

وتتجلى أهمية البحث الاكاديمي في الدراسات القانونية في الأوجه الآتية:

1: تطوير قابلية الباحث على الدراسة والبحث والتأليف مستقبلاً.

2: تعليم الباحث التفكير الحر، وزيادة قدرته على النقد والتحليل والربط والاستنتاج، مع الابتعاد عن النظر إلى ما يقرأ على أنه أمر مسلَّم به لا يقبل النقاش.

3: يوسع البحث الاكاديمي اطلاع الباحث على المراجع والمصادر القانونية المختلفة.

4: ينمي في الباحث روح الاستنتاج العقلي ويصقل شخصيته العلمية والقانونية بشكل كبير بما يؤدي إلى تزويده بمهارة مهمة جداً، مطلوبة في الباحث القانوني، هي مهارة البحث عن الحقيقة.

5: يشجع البحث الاكاديمي الباحث على ارتياد المكتبات والتعرف على أنظمتها والاختلاط بمرتاديها والقائمين على شؤونها، ممَّا يمنحه فرصة توسيع مداركه، وزيادة علاقاته ضمن المجتمع الاكاديمي.

6: يرفد البحث الاكاديمي المجتمعات والوزارات المؤسسات الاكاديمية والخدمية والمراكز البحثية بطاقات علمية قانونية متميزة تساعد على النهوض بالمستوى العلمي للبلاد.

المبحث الثاني

انواع البحوث القانونية

الحقيقة ان البحوث القانونية نوعان؛ أما بحث قانوني (حرٌ)، أو بحث قانوني (موجَّه)، ويعني بالبحث القانون الحر: ذلك البحث الذي يعدُّه الباحث دون تحديد أكاديمي، ومن غير إشراف علمي، إنما يعدُّه معتمداً على قدراته الشخصية، وخبرته الذاتية، بدءً باختيار مشكلة الدراسة، مروراً بأسلوب معالجتها، وإعداد تصميم الدراسة، وصولاً إلى إنجاز البحث بشكله النهائي؛ ومن أمثلة البحوث القانونية الحرة، تلك الابحاث التي يعدها الباحثون للنشر في الدوريات العلمية أو المشاركة بها في المؤتمرات والندوات، والتي لا يكون الغرض منها الحصول على درجة علمية اكاديمية بعينها.

اما البحوث القانونية الموجهة: فهي تلك البحوث التي يتم إعدادها ضمن الميدان الاكاديمي في الجامعات والمراكز البحثية والمعاهد المتخصصة، وتخضع هذه البحوث للإشراف الاكاديمي وتتقيد بقيود المنهجية الأكاديمية في البحث العلمي، وعلى رأسها رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، وسميت (موجهة) لأنها تخضع للتوجيه والإشراف من المؤسسة الجامعية ومن أساتذة الاختصاص الدقيق.

ويمكن أنْ تصل صور البحث القانوني الاكاديمي–اليوم–إلى عشر صور، يمكن إيجاز كل صورة منها في مطلب مستقل، على النحو الآتي:

المطلب الاول

بحوث التخرج في مرحلة البكالوريوس

يطلق على ما يسمى مرحلة (البكالوريوس) (Bachelor) في النظام الانجليزي، مرحلة (الليسانس) (La license) بالفرنسية، وتعني الاجازة أو الرخصة، بمعنى أنَّ من يحصل على هذه الشهادة أو يجتاز هذه المرحلة، يكون مجازاً ومرخصاً للعمل في المجال القانوني، أو موظفاً حقوقياً، وما شابه ذلك من الوظائف والمهن المتاحة لخريجي كليات القانون.

مدة الدراسة في مرحلة البكالوريوس–في القانون تحديداً–كما في العديد من الدراسات الانسانية الأخرى، ثلاث سنوات في النظام الفرنسي، وأربع سنوات وفي النظام الانجليزي، وهو ما تأخذ به معظم الدول العربية، ومنها العراق ولبنان والاردن وسوريا ومصر، وحسب النظام الاكاديمي في الجامعات العراقية، تختم الدراسة في كليات القانون، بتقديم الطالب على سبيل الالزام، بحث تخرج كأحد المقررات الدراسية الواجبة.

والحقيقة هذا البحث يتسم بالبساطة التي تتوافق والهدف منه، المتمثل في تدريب الطالب–وهو على أبواب التخرج–على منهجية البحث الاكاديمي، ولهذا لا يتشدد التدريسيون حيالها، سواء فيما يتعلق باختيار مشكلة البحث، أو نتائجه أو توصياته، وإنما يجري التركيز عند مناقشة هذه البحوث من قبل التدريسيين، على مدى نجاح الطالب في استخدام منهجية البحث الاكاديمي، وعلى طريقة استخدامه للمراجع، واسلوب معالجته للموضوع، ولهذا يلاحظ أن موضوعات بحوث التخرج غالبا ما تكون عامة، ومن بين الموضوعات التي سبق ودرسها الطالب في سنواته الاربعة بمرحلة البكالوريوس، أو من الموضوعات التي تعكس مشكلات قانونية عاصرها الباحث.

المطلب الثاني

رسائل الماجستير

أتى مصطلح (الماجستير) (Magester) من اللغة الفرنسية، وفي الانجليزية يطلق على مرحلة الماجستير (ماستر) (Master)، وهي المرحلة الدراسية الثانية لطلبة البكالوريوس، ومنهم طلاب القانون (الحقوق)، وعقب اجتيازه سنة دراسية تحضيرية يدرس خلالها عدداً من المقررات الأكاديمية، يختم الباحث مرحلة الماجستير ببحث أكاديمي يقدمه إلى جامعته، يطلق علية رسالة الماجستير أو (Thesis) بالإنجليزية، أو (Memoire) بالفرنسية.

تمتاز رسائل الماجستير بمواصفات علمية خاصة من الناحيتين الموضوعية والشكلية، وهي مرحلة متقدمة عن بحوث التخرج، فيجب أنْ يكون الموضوع المختار، مشكلة بحثية، ومن الموضوعات الدقيقة المهمة التي ينشد الباحث معالجتها وفق منهجية منتظمة تحت اشراف استاذ مشرف أو أكثر، وعقب إتمام الطالب بحثه يخضع إلى مناقشة علمية علنية، من قبل لجنة مؤلفة من عدد من

الاساتذة من ذوي الاختصاص الدقيق، لا يقل عن أربعة مع الاستاذ المشرف، كما في الجامعات العراقية.

ومدة دراسة الماجستير ثلاث سنوات كحد أقصى، والمعتاد أنها سنتان، أولى تحضيرية، وثانية لكتابة الرسالة، يمكن أنْ تمدد ستة أشهر بقرار من مجلس الكلة، وستة أشهر أخرى بقرار من مجلس الجامعة، لتصبح المدى القصوى ثلاث سنوات يرقن بعدها قيد الطالب إنْ لم ينجز رسالته خلالها. ولابدَّ أنْ يكون البحث في مرحلة الماجستير بمستوى متقدم يتناسب مع المرحلة العلمية التي صار إليه الطالب، وعلى الرغم من أنه لا ينتظر من الطالب أنْ يأتي بجديد متميز في مجال تخصصه، إلاَّ أنه مطلوب منه الارتقاء إلى مستوى متقدم في كيفية جمع المادة العلمية وطريقة عرضها، بالشكل الذي يأتي معه البحث سليماً متميزاً من الناحية الأكاديمية، إذ أنَّ الباحث، بمجرد حصوله على درجة الماجستير، يدخل فريق الباحثين الأكاديميين، بل يسمح له قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي رقم (40) لسنة 1980 (النافذ)، بارتقاء منبر التدريس الجامعي وإنْ كان ذلك على سبيل الاستثناء، الأمر الذي يوجب علية جعل رسالته في الماجستير، إضافة علمية مهمة على مستوى تخصصه العلمي وعلى مستوى ثقافته القانونية.

المطلب الثالث

أطاريح الدكتوراه

تعد مرحلة دراسة الدكتوراه في الأنظمة العلمية الحديثة، ومنها النظام الأكاديمي العراقي، المرحلة الدراسية الثالثة والمتقدمة في الجامعات على اختلاف التخصصات العلمية، إذ يمنح الباحث بعد اجتيازها درجة الدكتوراه (Doctorate) ويسمى عند ذلك دكتوراً في القانون، ويسمى بحث الدكتوراه بالفرنسية (These) وبالإنجليزية (Dissertation).

ولا يحق للطالب الانتظام في دراسة الدكتوراه الا بعد اجتيازه لمرحلتي البكالوريوس من أربع سنوات كحد أدنى، والماجستير من سنتين إلى ثلاث سنوات، ومدة الدراسة الأصغرية للدكتوراه سنتان، والقصوى أربع سنوات، وتشترط عدد من النظم العلمية الجامعية المعاصرة ومنها العراق اجتياز طالب الدكتوراه سنة دراسية تحضيرية تسبق مرحلة كتابة الأطروحة، في حين يدخل الطالب مرحلة كتابة الأطروحة دون المرور بالسنة التحضيرية في عدد آخر من النظم، وهو ما يعرف اليوم بنظام

(By Research)، ولا يمنح الباحث درجة الدكتوراه إلاَّ عقب اجتياز مناقشة علنية لأطروحته من قبل لجنة أكاديمية من ذوي الاختصاص الدقيق، تتألف من خمس أو ستة أعضاء بضمنهم الاستاذ أو الاستاذين المشرفين.

ولا تزيد درجة الدكتوراه عندنا في العراق على أنْ تكون دكتوراه جامعية أو دكتوراه فخرية، في حين يوجد في فرنسا مثلاً أربعة أنواع من درجة الدكتوراه، فهناك دكتوراه دولة (Doctorat d'état) مدتها تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة سنوات، ودكتوراه جامعة (Doctorat d'univerite)، وهي درجة علمية خاصة تمنحها الجامعات الفرنسية الحكومية والخاصة، تمنح بعد إنجاز بحث الدكتوراه، ومناقشته من قبل لجنة مناقشة علمية مؤلفة من ثلاثة أعضاء من ذوي الاختصاص الدقيق، وهناك دكتوراه الحلقة الثالثة أو ما يطلق علية (Doctorat de 3^{eme} cycle)، وهذه تمنحها الجامعات الفرنسية تحديداً عقب مدة كتابة سنتين، ومناقشة علنية من قبل لجنة من ذوي التخصص الدقيق قوامه ثلاثة أعضاء.

والفرق الاساس بين دكتوراه الجامعة ودكتوراه الحلقة الثالثة، ان الدكتوراه الجامعية مدتها ثلاث سنوات وتناقش من ثلاثة أعضاء، لكن تسبقها سنة تحضيرية، في حين تكون مدة كتابة دكتوراه الحلقة الثالثة سنتان، لا تسبقهما سنة تحضيرية، مع أنها تناقش من قبل ثلاثة أعضاء من التخصص الدقيق كالدكتوراه الجامعية، وهناك نوعاً رابعاً من الدكتوراه هي الدكتوراه الفخرية، التي تمنحها الجامعات لشخصيات عامة أو مسؤولين مؤثرين من ذوي المكانة الاجتماعية أو السياسية أو العلمية وغيرها، وتمنح على سبيل الفخر والاعتزاز بمنجزات تلك الشخصية، وليس وفقاً للاعتبارات الدراسية والعلمية.

ولمَّا كان يفترض بطالب الدكتوراه أن يكون قد أفاد من تجاربه السابقة في البكالوريوس والماجستير، واكتسبت خبرة بحثية ودربة أكاديمية ومراناً علمياً، تؤتي أُكلها بحثاً جديداً رصيناً، بعدما أفاد الباحث من أخطائه وإيجابيات تجاربه السابقة، طيلة مدة كتابته في الماجستير والبكالوريوس، سواء في اختيار المشكلة أو استخدام المراجع أو عرض المعلومات، وصولاً إلى النتائج والمقترحات النهائية، ولذا يكون مهماً جداً أنْ تكون الدراسة في أطروحة الدكتوراه معمقة، تظهر خلالها شخصية الباحث بشكل بيّن، من خلال النقد والتحليل والربط بين فروع البحث ومفرداته ونقد الآراء المطروحة والترجيح بين الأفكار المتعارضة، فضلاً عن ضرورة الحداثة والعمق والدقة اختيار المشكلة البحثية، ويستحسن

أنْ تضيف الأطروحة جديداً إلى حقل القانون، فتسهم إسهاماً علمياً واضحاً في المجال الذي كتبت فيه، بشكل يفوق مثيلاتها من رسائل الماجستير.

وكثيرا ما يتساءل طلبة الماجستير والدكتوراه، عَّما إذا كان هناك مقياساً ثابتاً لعدد صفحات الرسالة أو الأطروحة، والحقيقة أنه لا يوجد معيار ثابت في هذه المسألة، فليس شرطاً أن تكون أطروحة الدكتوراه اكبر حجماً من رسالة الماجستير، إنما المهم في هذه الحال، طبيعة موضوع الدراسة، وعمق المشكلة التي يتناولها، ومدى النجاح في عرض الموضوع عبر تصميم (خطة) يشمل كل مفردات المشكلة وتفريعاتها، دون نظر إلى حجم وكمية الأوراق التي يتألف منها البحث؛ المهم أن يضع طالب الدكتوراه بصمته العلمية من خلال البحث الذي سوف ينجزه.

المطلب الرابع

أبحاث الترقية العلمية للتدريسيين

توجب تعليمات الترقية العلمية للتدريسيين في الجامعات العراقية رقم (167) لسنة 2017، تقديم التدريسي طالب الترقية العلمية من مرتبة (مدرس مساعد) إلى (مدرس)، ومن (مدرس) إلى (استاذ مساعد)، ومن (استاذ مساعد) إلى (استاذ) أو بروفيسور، عدداً من البحوث العلمية في مجال اختصاصه الدقيق، وفقا لمواصفات وشروط معينة، إذ يتوجب على طالب الترقية العلمية جمع عدد من النقاط في كل واحد من جدولين، مطلوبين للترقية؛ أولهما خاص بالأبحاث العلمية التي أنجزها طالب الترقية بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، ونشرها أو قبلت للنشر من مجلات عالمية أو محلية رصينة، والجدول الثاني يخص النشاطات الأكاديمية التي قام بها طالب الترقية خلال مدة حمله اللقب العلمي المطلوب الترقية إلى مرتبة أعلى منه، في خدمة الجامعة والمجتمع، فيتوجب على التدريسي طالب الترقية العلمية، جمع عدد من النقاط في الجدولين ليصبح أهلاً للترقية إلى المرتبة العلمية الاعلى، بعد قضاء مدة زمنية محددة بينَّتها التعليمات بدقة.

ويلاحظ على بحوث الترقية العلمية أنها تمتاز بدقتها وعمقها، مع طغيان شخصية التدريسي فيها كباحث أكاديمي متمرس، بما يتناسب والدرجة العلمية التي يقدم عليها التدريسي، ولهذا تخضع هذه الابحاث إلى تقويم أكاديمي سري وصارم من كبار ذوي الاختصاص الدقيق في حقل المعرفة

المكتوبة فيه، ويتوجب حصول البحث على تقييمات معينة مثل (أصيل) أو (قيم) أو (مفيد) ليكون مستوفياً متطلبات الترقية، وحسب الدرجة العلمية المطلوب الترقية إلية.

المطلب الخامس

بحوث ودراسات التعاقد

يحصل أنْ تتعاقد جهات ومؤسسات حكومية وخاصة، مع أساتذة القانون من ذوي السمعة العلمية الرصينة، والخبرة العملية الطويلة في المجال العلمي الاكاديمي، من أجل إعداد بحوث تركز على الطابع عملي أكثر من الطابع العلمي، بالشكل الذي تتفق هذه الدراسات والبحوث مع الهدف الذي تنشده المؤسسات طالبة، في المجالات الإنتاجية والخدمية والعلمية، ويجري التعاقد مع التدريسي أو الأكاديمي، من قبل الوزارة أو المؤسسة طالبة الدراسة، أما بصورة مباشرة معه شخصياً، أو بصورة غير مباشرة عن طريق جامعته أو كليته أو دائرته، وتركز مثل هذه البحوث على تقديم المشورة العلمية والعملية في ميدان عمل الوزارة أو الجهة طالبة التعاقد، بما يطور عملها ويعود بالنفع علياا، عبر الإفادة من تجارب الدول الأخرى، والمؤسسات ذات النشاط القريب من نشاط طالبة البحث.

المطلب السادس

بحوث ترقية القضاة

يقوم النظام القضائي في الكثير من البلدان المعاصرة، ومنها العراق، على وجوب تقديم القاضي بحوثاً قانونية متخصصة، يغلب علية الطابع العملي، كواحد من متطلبات ترقية القاضي إلى المرتبة الأعلى ضمن صنوف القضاة، والتي تتألف من أربعة مراحل، تبدأ بالصنف الرابع، ثمَّ الثالث فالثاني والاول، ولا يتدرج القاضي من الصنف الادنى إلى الأعلى، ليصبح في الصنف الاول، إلاَّ بعد قضاء مدة معينة ضمن كلِّ صنف، واستيفاء متطلبات محددة، مع تقديم بحث قانوني معين، نهاية كلِّ مرحلة.

وعلى الرغم من أهمية الجانب العملي في البحوث التي يقدمها القضاة، نظراً لارتباط هذا الجانب بالمجال الوظيفي لعمل القاضي، فأنه لا يمكن للقاضي ان يكتب بحثاً ناجحاً من دون تطبيق منهجية البحث الأكاديمي القانوني، وتقترب البحوث المطلوبة من العاملين في سلك العدالة من غير القضاة، كمتطلب من متطلبات الترقية، مثل المحققين العدليين والكتاب العدول وموظفو دوائر رعاية القاصرين، والتسجيل العقاري، من بحوث ترقية القضاة.

المطلب السابع

البحوث الصفية

يقدم طلبة كليات القانون خلال سني دراستهم الجامعية بحوثاً صفية في الكثير من المواد العلمية التي يدرسونها، تتسم بالبساطة والاختصار؛ لأن الهدف منها تدريب الطالب على كتابة البحوث، وتعلم منهجية البحث العلمي، مع كيفية استخدام المراجع، ولذا لا يجري تركيز الأساتذة في مثل هذه البحوث على نوع المشكلة ولا حجم البحث، إنما يجري التركيز بالدرجة الأولى عل كيفية استخدام المراجع العلمية، والإفادة–قدر المستطاع–من منهجية البحث الاكاديمي.

المطلب الثامن

البحوث المعدَّة لأغراض النشر

هناك الكثير من البحوث التي يعدها الاكاديميون والتدريسيون لأغراض النشر العلمي في المجلات والدوريات الأكاديمية؛ جزءً من متطلبات الترقية العلمية أو جزءً من النشاط العلمي الأكاديمي المطلوب من الباحثين والتدريسيين لأغراض التقويم السنوي لأدائهم، وأيضاً تنفعهم في المسيرة العلمية والشخصية ومن بينها بحوث القانون.

المطلب التاسع

بحوث الندوات والمؤتمرات

تقييم الجهات الأكاديمية والمراكز البحثية والمؤسسات العلمية المتخصصة في القانون، بين الفينة والأخرى، مؤتمرات وندوات قانونية وحلقات نقاشية، تدور حول مشكلة أو مشكلات قانونية معاصرة أو موضوع ذي صلة بالقانون، يكون ذا أهمية في خدمة المجتمع أو الدولة أو الإدارة، مثل الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية التي تسعى إلى معالجة ظاهرة جنوح الاحداث، أو ظاهرة التسول، أو

معالجة ازمة الفدرالية، أو حلِّ مشاكل تتعلق بتقسيم الأنهار والمياه المشتركة، وغير ذلك من المشاكل الكثيرة.

ويختلف المؤتمر العلمي القانوني عن الندوة القانونية، في أنَّ المؤتمر ذو محاور متعددة، يكثر فية المحاضرون، وتتعدد جلساته، وأيام انعقاده، ويشترط في البحوث المقدمة في المؤتمرات ما يشترط في البحوث الأكاديمية، من متطلبات علمية ومنهجية معروفة، وربما تقدم في المؤتمر أوراق عمل أو ما يسمى (papers)، وهي أوراق علمية لا تتقيد بالمنهجية البحثية، لكنها في الحقيقة تحوي مادة علمية ثرَّة في الموضوع الذي تكتب فيه.

أما الندوات القانونية، فهي عبارة عن لقاء علمي أكاديمي بين مجموعة من ذوي الاختصاص في القانون، وفي العلوم المساعد الأخرى للقانون، ومن العاملين فعلياً في التخصصات الحقوقية، من ذوي الصلات الوثيقة في الميدان القانوني بغية مناقشة موضوع معين من محور واحد، وبجلسة واحدة على الأغلب.

وفي كلتا الحالتين، عقد المؤتمرات القانونية أو إجراء الندوات الحوارية، يكون الهدف واحداً، وهو طرح مشكلة أو مشكلات قانونية معينة، ومناقشتها مناقشة علمية مستفيضة بقصد الانتفاع من الآراء العلمية والعملية التي تطرح في كل منهما، بغية الوصول إلى حلول ناجحة للمشكلة موضوع المؤتمر أو الندوة، وكثيراً ما يجري ترشيح البحوث الفائزة بالمراتب المتقدمة في المؤتمر لغرض نيل جوائز معينة، تشجيعاً للباحثين والاكاديميين على البحث العلمي، كما تُنشر البحوث وأوراق العمل المتميزة في المجلات والدوريات التي تصدرها الجامعات.